

توغو

حان وقت المساءلة

تأفيو أمورين قبل إعدامه في 23 يوليو/تموز 1992

"سوف نناضل لتخليد ذكرى الضحايا"

يوليو/تموز 1999

رقم الوثيقة: AFR 57/20/99

التوزيع: SC/CC/CO/GR

1 EASTON STREET. LONDON WC1X 0DW, UNITED KINGDOM: الأمانة الدولية:

تأفيو أمورين

مدافع عن حقوق الإنسان "سوف ناضل لتخليد ذكرى الضحايا"

كان تافيو أمورين عضواً في المجلس الجمهوري الأعلى ورئيس لجنة الشؤون السياسية وحقوق الإنسان والحريات في تشاد. وذات يوم قبل سبع سنوات، وبالتحديد في 23 يوليو/تموز 1992، غادر تافيو أمورين بيت أحد أقاربه بعد زيارة عائلية في قلب مدينة لومي، وبينما كان واقفاً على طوار الطريق ينتظر سيارة تحمله إلى منزله، إذا بشخصين يفتحان النار عليه، ثم يلوذان بالفرار. وسقط تافيو على الأرض، وحمل أولاً إلى مستشفى في المدينة، ثم نقل وهو في حالة حرجة إلى مستشفى في باريس حيث توفي بعد أربع أيام وهو في سن الرابعة والثلاثين، وترك وراءه أرملة وصبيلاً لا يزيد عمره على العام.

وفي يوم اغتياله لم يكن يرتدي القميص الواقعي من الرصاص الذي كان قد ابتاعه بعد أن سمع شائعات عن وجود من يسعى إلى قتله. وكان قد أنفق عصر ذلك اليوم في الاختلاف إلى الاجتماعات السياسية، وفي الساعة الثامنة مساءً غادر رفاهه، وقرر أن يعود ابن عم له مريض. وشدد عليه أحدهم بالألا يتأخر في العودة وبأن يلزم الحذر. وكان تافيو قد توقف عن البيت في بيته في ذلك الحين وأصبح يتجنب الذهاب إلى بعض المناطق. وقد طمأن صديقه وطلب من زملائه الذين حملوه إلى بيت ابن عمه أن يعودوا إليه في خلال نصف ساعة. وخرج من منزل ابن عمه قبل انقضاء النصف ساعة، ووقف ينتظر مجيء السيارة. ثم انشق الظلام عن رجلين خرجا من سيارة كانت مموهة على هيئة التاكسي. وسألاه قائلين: "هل أنت تافيو؟" وأطلقا النار عليه، ثم فرا وسط صرخات أهالي الحي. ولكن الفرع أنساها حقيقة عثر داخلها على أسلحة وعلى بطاقتي هويتهما. وكانت إحدى قريبات تافيو قد أحررت في ذلك اليوم بوجود خطة لاغتياله، وظلت تبحث عنه في كل مكان، ولكنها لم تستطع الوصول إليه في الوقت المناسب.

وعقب مصرعه بقليل، صرح رئيس الوزراء جوزيف كوفيوغوه بأنه قد تم العثور على بطاقتي هوية خاصة بشرطيين بالقرب من مكان الحادث، مما يثبت مسؤولية قوات الأمن عنه. ولكن المحكمة لم تتخذ أي إجراء قط حيال الشكوى المقدمة ضدتهما فيما يبدو. وقد عمد الشرطيان الضالعان في الجريمة في بداية الأمر إلى الاختباء في منطقة كارا، وهي إقطاعية مملوكة لرئيس الجمهورية، ثم عادا إلى الخدمة ومازالا يؤديان عملهما حتى الآن. وفي عام 1996، صرح وزير العدل التوغولي بأن محكمة ليومي أمرت بإغلاق ملف قضية الاغتيال التي رفعت ضد مجهولين عقب صدور قانون العفو العام في ديسمبر/كانون الأول 1994.

وقد أعربت منظمة العفو الدولية عن ترحيبها بالإفراج عن سجناء الرأي نتيجة لصدور هذا القانون، لكنها أكدت في نفس الوقت أن هناك أدلة قوية تشير إلى أن هذا القانون قد أتاح فرصة مماثلة لمنتهكي حقوق الإنسان لكي يفلتوا من العقاب. وحثت السلطات على أن تبدأ دون إبطاء في إجراء تحقيقات مستقلة وافية في جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء و"الاختفاء" والتعذيب.

التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب

كان تافيو أموريين قد عمد في الثمانينات إلى التماس اللجوء في فرنسا حيث كان يدرس الهندسة. وفي عام 1991، قرر الرئيس التوغولي إياديبما، بفعل قوة الضغوط الشعبية المتزايدة، إلى منح الشرعية لتأسيس الأحزاب السياسية، ووافق على الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني، وقد أنشأ المؤتمر عدة مؤسسات، من بينها المجلس الجمهوري الأعلى.

وقد عاد تافيو إلى توغو رغم أن أصدقاءه المقربين قد نصحوه بالألا يقدم على هذه الخطوة. وكان يؤمن إيماناً جازماً أنه من الممكن للقانون أن يسود البلاد وأن بوسعه أن يسهم في تشييد صرح الديمقراطية والحرية وأن يسلط الضوء على الانتهاكات التي ارتكبت في عهد الرئيس إياديبما. وقال في ذلك الوقت لأسرته: "إنني لا أريد أن يفوتني هذا الحدث، ففي رأيي أن الأمور سوف تتغير في توغو، وأنا أود أن أشارك بدور فعال في صنع تلك التغييرات.

وسرعان ما تجلّى إخلاصه واشتهرت مواقفه، بداية من خلال عضويته في المؤتمر الوطني، ثم من خلال عضويته في المجلس الجمهوري الأعلى، ولم يضيع تافيو الفرصة قط لفضح الانتهاكات وتجاوزات الحكومة. وقد قال في حديث: "لقد أريقت دماء كافية نتيجة لإرادة رجل واحد. وأنا أعتقد أن في هذا الكافية." وقال أيضاً: "إننا سوف نناضل من أجل احترام الديمقراطية."

وفي إطار دوره كرئيس للجنة الشؤون السياسية وحقوق الإنسان والحريات، جاهد من أجل تسليط الضوء على تجاوزات قوات الأمن. وكان من بين من الأشخاص الذين استحثوا علانية الجيش والرئيس إياديبما على ضمان محاكمة جميع المسؤولين عن مذبحه بيلاغون (28 شخصاً قتلوا على يد الجيش خلال مظاهرة 1991).

ولكنه اضطر إلى مغادرة توغو بعد الهجوم الذي تعرض له مقر رئيس الوزراء في ديسمبر/كانون الأول 1991، ثم عاد من جديد إلى وطنه في عام 1992، وقال "لقد خسرتنا الكثير من الإنجازات التي حققتها المجلس الجمهوري الأعلى، ولكن علينا أن نبذل كل جهد ممكن لكي ننقذ ما يمكن إنقاذه." وقبل اغتياله بقليل، انتقد بعض أعضاء الحكومة في حديث تليفزيوني. ويبدو أن كلماته هذه قد وقعت وثيقة إعدامه.

وباعتباره مقرراً للجنة التي وضعت دستور الذي أقر بموجب استفتاء عام في سبتمبر/أيلول 1992، ظل حريصاً دائماً على أن يتضمن الدستور المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وليس هذا فحسب، بل أصر على تضمينها في التشريع الوطني. وقد أصر أيضاً على أن تكتب المواد التي تعالج اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نص الدستور نفسه. كما شدد مع غيره من عناصر المجتمع المدني على ضرورة أن ينص الدستور على مبدأ أن من حق وواجب أفراد القوات المسلحة أن يرفضوا تنفيذ أي أمر بانتهاك حقوق الإنسان، ولكن دعوته لم تتحقق. وكان يحلم أيضاً بتأسيس محكمة يمكن فيها للمواطنين أن ينتصفوا إليها حينما تمس حقوقهم.

السعي من أجل التغيير

قال أحد أفراد أسرته: "كان تافيو، على العكس من غيره الذين لجأوا إلى حمل السلاح، يؤمن إيماناً جازماً بأن في وسعه أن ينتصر على خصومه السياسيين وأن يعمل على التغيير من خلال الحوار والمناقشة في إطار ديمقراطي. وكان هذا هو أسلوبه في النضال." وقد ترك خلفه ذكرى لمناضل مشبوب الحماس، جرى لا يعرف الخوف، مشبوب العواطف. ووصفه أحد زملائه في الحزب قائلاً إنه كان ألعياً ناهماً صادق العزم، وإنه كان على يستعذب الأخطار، وقال: "لقد كان عظيم الحيوية حتى أنه كثيراً ما كان ينطلق في طريقه إلى الأمام دون حساب للمخاطر التي قد

يستعرض لها. " وكان البعض ينتقدونه باعتباره شخصاً مغرماً في الأحلام والمثالية. ولعلمهم أصابوا في وصفهم هذا، ولكنه بات لشباب توغو رمزاً يتطلعون إليه، وأصبح لسناً لخالهم يعبر عن أمانهم وتطلعاتهم. وعندما حذر البعض من أنه يلقي بنفسه إلى التهلكة، أحاب عليهم: "إذا كان الموت قدراً محتملاً، فلأمت إذن من أجل قضية نبيلة." وكان مخلصاً في إيمانه بوحدة إفريقيا، ولذا عقد العزم على "أن يناضل من أجل احترام كرامة كل إنسان، أياً كان أصله أو انتماءه العرقي. (وكان يردد) إنني أكافح ضد جميع أشكال القبلية ولا أميز بين شمال توغو أو جنوبها." وفي عام 1997، قدمت حكومة توغو تعويضاً مالياً لأسرته، ولكن ذلك أثار ثائرة أسرته التي اعتبرته إهانة لها: "لسنا نريد هذا المال. إننا نطالب بأن يأخذ العدل مجراه وأن يلقي القبض على مرتكبي هذه الجريمة." وتعيش أسرة أمورين بأكملها في الخارج باستثناء أمه التي أصرت على البقاء في لومي لتكون قريبة من قبره.

قصص قديمة

لقد تعرض المئات من أبناء توغو إلى القتل مثل تافيو أمورين على يد قوات الأمن بسبب أنشطتهم السياسية أو آرائهم.

ومنذ عام 1990، حدث تصاعد هائل في حجم انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبتها قوات الأمن. وتناثر قوات الأمن وغيرها من الأجهزة، وعلى رأسها القوات المسلحة والدرك، على ارتكاب عمليات إعدام خارج نطاق القضاء و"إخفاء" واحتجاز تعسفي يتبعه تعذيب أو سوء معاملة وهي بمنأى كامل من العقاب.

وفي أعوام 1992 و 1993 و 1994، نشرت منظمة العفو الدولية تقارير عن توغو، وحثت السلطات التوغولية على أن تبدأ تحقيقات مستقلة ومحيدة لتلقي الضوء على عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء و"الاختفاء" والتعذيب. وقد أرسلت منظمة العفو الدولية، وكذا أعضاؤها في شتى أرجاء العالم مناشدات إلى السلطات في توغو آمليين في تقديم المسؤولين عن إعدام تافيو أمورين وغيره خارج نطاق القضاء إلى العدالة.

ولكن حتى اليوم، لم تتخذ السلطات التوغولية أية خطوات، سواء للكشف عن حقيقة أحداث الماضي والحاضر أو تقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة.

وعندما أعاد وفد منظمة العفو الدولية من جديد توصيات المنظمة على مسامع السلطات خلال زيارة قام بها في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 1998، وجه له اللوم لأنه يتحدث عن "قصص قديمة". ولكن هذه "القصص القديمة" تركز جرحاً لا يندمل في نفوس أسرة تافيو وأسر الضحايا الآخرين لانتهاكات حقوق الإنسان. كما أنها مازالت تمثل في وقتنا هذا، أكثر من أي وقت مضى، قضايا راهنة.

وأعلن وزير توغولي أيضاً أن منظمة العفو الدولية قد جعلته يشعر بالضيق والملل بسبب هذه المزاعم. واتهم عضو آخر في الحكومة منظمة العفو الدولية بأنها "مصابة بداء التكرار". ولكن منظمة العفو الدولية سوف تواصل "إثارة نفس القضايا" حتى تتحقق العدالة.

وسوف يواصل أعضاء المنظمة إرسال مناشداتهم. وسوف يلتزمون حتى النهاية بإطلاع الرأي العام في بلدانهم بحقيقة الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان في توغو وضمان أن تمارس حكوماتهم الضغط على الحكومة التوغولية حتى يمكن القيام بالتحقيقات وإحقاق العدالة في نهاية الأمر.

وخلال العقود الثلاثة التالية، تعرض رجال ونساء في توغو للقتل أو الذبح أو "الاختفاء". ويطالب هؤلاء الضحايا وأسراهم بإعلان الحقيقة وإجراء تحريات وتحقيقات جنائية. وباسم هؤلاء الضحايا تعتزم منظمة العفو الدولية مواصلة النضال من أجل احترام حقوق الإنسان.

التوصيات

بعد أكثر من ثلاثة عقود من انتهاكات حقوق الإنسان، حان الوقت للحكومة التوغولية لكي تضمن إحقاق العدالة.

ويجب الكشف عن حقيقة مذبحة أبريل/نيسان 1991 التي أزهقت فيها أرواح 28 شخصاً على الأقل عثر على جثثهم في بحيرة بيه في ليومي. ويجب إقامة العدل في عمليات الإعدام التي جرت في يناير/كانون الثاني 1993 عندما قتل أكثر من 19 شخصاً على يد القوات المسلحة التوغولية خلال مظاهرة سلمية في العاصمة. ويجب العثور على هؤلاء المسؤولين عن عمليات الإعدام التي جرت في 25 مارس/آذار 1993، عندما قتل ما لا يقل عن 20 شخصاً، من بينهم بعض مدنيون، خارج نطاق القضاء على يد الجيش عقب هجوم شن على الفرقة الموحدة التوغولية. واليوم، مازال المسؤولون عن جرائم القتل التي ارتكبت فيها 6 يناير/كانون الثاني 1994 بمنأى عن العقاب. وخلال هذه المذبحة، قتل 48 سجيناً، من بينهم 36 مدنياً و12 عسكرياً، على يد الجيش في ثكنات الفرقة المتحدة التوغولية. ويجب إجراء تحقيقات دقيقة في مئات من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أثناء فترة الانتخابات في 1998. وقد وثقت عمليات الإعدام هذه في تقرير نشر في مايو/أيار 1999 بعنوان "توغو: دولة من الإرهاب"، وقد أثار هذا التقرير رد فعلاً عنيفاً من السلطات التوغولية.

وبالإضافة إلى هذه القائمة من المذابح، هناك جرائم قتل فردية لن تتوقف منظمة العفو الدولية عن التذكير بها حتى يتم العثور على المسؤولين عن ارتكابها وتقديمهم إلى العدالة.

1. توصيات للحكومة التوغولية

تحث منظمة العفو الدولية من جديد السلطات التوغولية من أجل بدء تحقيق مستقل ومحيد في مصرع تافيو أمورين وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء في توغو وغيره من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي وقعت في توغو، وإعلان حقيقة هذه الوقائع، وتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكم، والتعجيل باتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع نهاية لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء هناك.

2. توصيات للمجتمع الدولي

كما تناشد منظمة العفو الدولية أيضاً الحكومات الأجنبية أن تؤكد في العقود التي تبرمها مع السلطات التوغولية على ضرورة ضمان احترام حقوق الإنسان وإجراء تحقيقات مستقلة نزيهة في عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي راح ضحيتها تافيو أمورين وغيره في توغو.

3. مقترحات لتحرك من جانب الجمهور

□ إرسال خطاب إلى الرئيس التوغولي إياديبا (وعنوانه:

His Excellency General Gnassingbe Eyadema, President of the Republic, Palais Presidentiel, Avenue de la Marina, Lome, Togo)

وذلك لخطئه على إجراء تحقيق محايد نزيه في مصرع تافيو أمورين وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء الأخرى، مع التركيز على ضرورة الكشف عن الحقيقة الكامنة وراء هذه الأحداث وتقديم المسؤولين إلى العدالة.

□ إرسال خطاب إلى حكومتك تطالبها فيه بممارسة الضغط على الحكومة التوغولية حتى تجري تحقيقات مستقلة نزيهة في وفاة تافيو أمورين وغير ذلك من حوادث الإعدام خارج نطاق القضاء في توغو.

تافيو أمورين يتحدث في مؤتمر السيادة الوطنية

جثمان تافيو أمورين مسجى في تابوته في باريس.

ويمكن للمرء أن يلاحظ على الجانب الأيمن من الجبهة أثر طعنة خنجر. وقال عدد من الأشخاص إنه لم يكن مصاباً بهذا الجرح عند وصوله إلى مستشفى لومي توكوين وعند نقله إلى المطار الذي حمل منه إلى مستشفى سان أنطوان في باريس.

أسلحة وذخائر وبطاقة شرطة باسم كاريوي كوسي عثر عليها في مكان ارتكاب الجريمة.

التوزيع: SC/CO/GR/PO/CC

منظمة العفو الدولية
الأمانة الدولية
1 Easton Street
London WC1X 8DJ
United Kingdom

افصل هذه الورقة عن الوثيقة الرئيسية عند نسخ أو طرح الوثيقة للتداول العام

توغو
حان وقت المساءلة

الأنشطة الموصى بها:

نرجو الحرص على يحصل جميع المختصين في الفرع على نسخ مع حفظ الوثيقة في الأرشيف المركزي للرجوع إليها في المستقبل. ونرجو أن تلاحظوا أن الطبعة الفرنسية من هذه الوثيقة قد صدرت بالفعل.

مسؤولو الصحافة في الفروع

نرجو أن يسلطوا الضوء على هذه الوثيقة المعدة للتداول العام ويوزعوها على أوسع نطاق ممكن. ونرجو منهم تتبع أي اهتمام وليد المطبوعات والتحركات السابقة للمنظمة بشأن توغو. وسوف تطرح هذه الوثيقة للتداول في 20 يوليو/تموز 1999 في مؤتمر صحفي في باريس عن توغو.

منسقو الحملات

نرجو ضمان أن يتسلم جميع الأشخاص في فرعكم نسخة من هذه الوثيقة وأن تستخدم مع نشرة SLA الخاصة بتوغو (الوثيقة رقم: AFR 57/15/99) والتحديثين التاليين لها (الوثيقتان رقم: AFR 57/15/99 و AFR 57/24/99).

منسقو شبكة التحرك الإقليمي لغرب أفريقيا ومنسقو توغو ومجموعات المنظمة التي اشتغلت بملفات تحرك

خاصة بتوغو منذ عام 1995

نرجو الاطلاع على الوثيقة المرفقة واستخدامها مع نشرة SLA الخاصة بتوغو (الوثيقة رقم: AFR 57/15/99) والتحديثين التاليين لها (الوثيقتان رقم: AFR 57/15/99 و AFR 57/24/99).

التوزيع بواسطة الأمانة الدولية:

سوف ترسل الأمانة الدولية هذه الوثيقة مباشرة إلى كل من:

- جميع الفروع
- جميع مسؤولي الصحافة بالفروع
- جميع منسقي التحركات
- منسقي ومجموعات شبكة التحرك الإقليمي لغرب أفريقيا
- منسقي توغو
- المجموعات التي اشتغلت بملفات تحرك خاصة بتوغو.